

Distr.  
GENERAL

A/54/660  
10 December 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال  
مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان  
الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين  
والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المتعلق بالبعثة المشتركة التي اضطلعت بها إلى تيمور الشرقية المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان بشأن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن مسألة التعذيب، والمقررة الخاصة للجنة بشأن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وفقا لمقرر اللجنة ١٩٩٩/د ١-٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	أولا - مقدمة ..... ١-١٥
٦	ثانيا - التطورات والخلفية العامة لحقوق الإنسان عموما ..... ١٦-٥٨
٨	ألف - حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي ..... ٢٣-٤٠
١٣	باء - التعذيب والعنف ضد النساء ..... ٤١-٥٨
١٨	ثالثا - مسؤولية الدولة ..... ٥٩-٦٥
٢٠	رابعا - القوة الدولية في تيمور الشرقية ..... ٦٦-٦٧
٢١	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات ..... ٦٨-٧٤

### أولا - مقدمة

١ - في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، اضطلع ببعثة مشتركة إلى تيمور الشرقية قامت بها المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، السيدة أسما جاهانغير، والمقرر الخاص للجنة المعنية بمسألة التعذيب، السير نيفيل رودلي، والمقررة الخاصة للجنة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيد رادهيكا كوماراسوامي. وقد اضطلع بهذه الزيارة وفقا للمقرر ١/٩٩٩ د-١/٤ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ والمعنون "حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية"، الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية بشأن تيمور الشرقية، المعقودة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وقد عقدت تلك الدورة الاستثنائية بسبب ورود تقارير متزايدة تفيد بتفشي العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، عقب استطلاع الرأي الشعبي الذي تم في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ بشأن المركز المقبل لتيمور الشرقية. وكانت هذه هي الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة: وقد عقدت دورات استثنائية في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ بشأن الحالة في يوغوسلافيا السابقة وفي عام ١٩٩٤ بشأن الحالة في رواندا.

٢ - وفي ذلك القرار، أدانت اللجنة الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في تيمور الشرقية، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات الواسعة الانتشار للحق في الحياة والأمن الشخصي والسلامة البدنية والحق في الملكية. وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها كذلك إزاء اقتلاع الأشخاص من أماكنهم على نطاق واسع ونقلهم عنوة إلى تيمور الغربية وإلى المناطق الأخرى المجاورة، والحالة الإنسانية الخطيرة لسكان تيمور الشرقية المشردين، وممارسة العنف والترهيب ضد الوكالات الدولية وكذلك ضد معظم وسائط الإعلام المستقلة، وعدم اتخاذ تدابير فعالة لردع الميليشيات عن ارتكاب أعمال العنف أو للحيولة دون وقوعها، وما ذكرته التقارير من وجود تواطؤ بين الميليشيات وأفراد القوات المسلحة والشرطة الإندونيسية في تيمور الشرقية.

٣ - وعلاوة على ذلك أكدت اللجنة أن جميع الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان أو للقانون الإنساني الدولي أو الذين يأذنون بارتكاب هذه الانتهاكات يتحملون المسؤولية والتبعة الفردية عنها وأن المجتمع الدولي سيبذل كل جهد لضمان تقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة. وأكدت اللجنة كذلك أن المسؤولية الرئيسية عن تقديم الجناة إلى العدالة تقع على عاتق النظم القضائية الوطنية.

٤ - وطلبت اللجنة إلى حكومة إندونيسيا أن تضمن، بالتعاون مع اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان، إحالة الأشخاص المسؤولين عن أعمال العنف والانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان إلى العدالة، وأن تضمن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي احتراماً كاملاً بخصوص جميع الأشخاص المشمولين بولايتها أو الخاضعين لسيطرتها. وطلب القرار إلى الحكومة أيضاً أن تواصل تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، وأن تضمن العودة الطوعية لجميع اللاجئين والمشردين، بمن فيهم الذين شردوا عنوة إلى مخيمات في تيمور الغربية. وطلب إلى الحكومة أيضاً أن

تضمن إمكانية وصول الوكالات الإنسانية حالا إلى المشردين في كل من تيمور الشرقية وتيمور الغربية وفي أنحاء أخرى من أراضي إندونيسيا وأن تكفل أمن الموظفين الدوليين وحريتهم في التنقل، وأن تواصل السماح بتوزيع المساعدة الإنسانية الطارئة.

٥ - وطلبت اللجنة إلى الأمين العام إنشاء لجنة تحقيق دولية، لتقوم بجمع وتصنيف منهجيين للمعلومات عن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والأفعال التي قد تشكل خرقا للقانون الإنساني الدولي والتي ارتكبت في تيمور الشرقية منذ الإعلان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عن إجراء الاقتراع، على أن تقوم لجنة التحقيق بإبلاغ الأمين العام باستنتاجاتها بقصد تمكينه من تقديم توصيات بخصوص الإجراءات المقبلة وإتاحة تقرير لجنة التحقيق الدولية لمجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين.

٦ - وأخيرا، طلبت لجنة حقوق الإنسان في التقرير ذاته إلى المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، وممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والفرق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، القيام ببعثات إلى تيمور الشرقية، وتقديم تقارير عن استنتاجاتهم إلى اللجنة في دورتها السادسة والخمسين وكذلك، على أساس مؤقت، إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

٧ - وتبعا للطلب الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، اتفقت المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، السيدة أسما جاهانغير، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، السير نيجيل رودلي، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة رادهيكا كوماراسوامي، على الاضطلاع ببعثة مشتركة إلى تيمور الشرقية في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر. وعن طريق رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى وزير خارجية إندونيسيا، أبلغت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حكومة إندونيسيا بالبعثة المعتمز القيام بها وطلبت إلى الحكومة الاجتماع بالمقررين الخاصين في جاكرتا. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ردت الحكومة بأنها قد أرجأت النظر في الزيارة المقترح أن يقوم بها المقررون الخاصون وأن قرارا بشأن هذه المسألة سيتخذ بعد أن تنتضي فترة التوطيد الداخلي للحكومة المعينة حديثا. وبالنظر إلى الطلب العاجل من جانب لجنة حقوق الإنسان بإجراء تحقيق فوري بشأن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية وتقديم تقرير عن ذلك، تقرر في نهاية المطاف أن يقوم المقررون الخاصون وموظفو الدعم التابعون لهم ببعثة مشتركة لتقصي الحقائق إلى تيمور الشرقية في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويأسف المقررون الخاصون لأنه لم يتسن لهم زيارة جاكرتا للاجتماع بممثلي الحكومة ولجنة التحقيق الوطنية، وأنه لم تتح لهم فرصة زيارة تيمور الغربية والمواقع الأخرى ذات الصلة بالتحقيقات التي يجرونها.

٨ - وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولاية المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بموجب قراره ٣٥/١٩٨٢ المؤرخ ٧ أيار/ مايو ١٩٨٢. وعُينت أسما جاهانغير مقرررة خاصة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، ثم جددت لجنة حقوق الإنسان ولايتها لفترة ثلاث سنوات في قرارها السنوي المتعلق بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، القرار ٦٨/١٩٩٨ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٩ - وأنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب في عام ١٩٨٥ بموجب قرارها ٣٣/١٩٨٥ المؤرخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٥. وعين السير نيفيل رودلي مقرررا خاصا في عام ١٩٩٣. وجددت لجنة حقوق الإنسان ولايته لفترة ثلاث سنوات في قرارها ٣٨/١٩٩٨ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

١٠ - وأنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بموجب قرارها ٤٥/١٩٩٤ المؤرخ ٤ آذار/ مارس ١٩٩٤، وجددتها في قرارها ٤٤/١٩٩٧ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات. وعندئذ عُينت رادهيكا كوماراسوامي في ذلك المنصب ولا تزال تشغله حتى الآن.

١١ - ويستند هذا التقرير في معظمه إلى المعلومات التي جمعها المقررون الخاصون والملاحظات التي أدلوا بها خلال البعثة التي قاموا بها إلى تيمور الشرقية، ويركز على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وكثير من الملاحظات المطروحة ليس قاطعا، والهدف منها هو أساسا إبراز المجالات والمسائل التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام، بما في ذلك التحقيق الجنائي وفحوص الطب الشرعي. وفي حين أن المعلومات بدأت تظهر حاليا بصورة تدريجية عن حالات القتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والعنف الجنسي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان المدعى وقوعها، وذلك نتيجة للتحقيقات الموقعية الجارية في الوقت الراهن، فإن التقارير المتلقاة لا تزال غير مكتملة. ويلزم بصفة عاجلة إجراء مزيد من التحقيقات، لإثبات الأعمال الوحشية المرتبكة في تيمور الشرقية بكامل نطاقها ولتحديد طبيعتها.

#### برنامج الزيارة

١٢ - اجتمع المقررون الخاصون لدى وصولهم بالممثل الخاص بالنيابة للأمين العام والموظفين الآخرين في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وتلقوا منهم إفادات إعلامية عن الحالة السياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان بوجه عام في تيمور الشرقية. وفي ديلي، أُتيحت الفرصة كذلك للمقررين الخاصين للاجتماع بالأسقف كارلوس بيلو. وأجريت مناقشات أيضا مع ممثلي المجلس الوطني للمقاومة التيمورية.

١٣ - وشملت الزيارة عدة رحلات ميدانية خارج ديلي. فقد قامت السيدة جاهانغير بزيارة مدن سواي وماليانا وأويكاسي، وهي بعض المواقع التي كانت قد وردت إليها منها مزاعم بحدوث حالات قتل ادعي أنها ارتكبت بالاشتراك بين الميليشيا والقوات المسلحة، والتي كان بها وجود قوي قبل الاقتراع وبعده للميليشيات المؤيدة للاندماج. وفي سواي، تفقدت المقررة الخاصة أيضا مقر الكنيسة المحلية الذي يخشى

أن يكون قد شهد مقتل عدد كبير من الأشخاص في هجوم شنته الميليشيا على كنيسة المدينة. وقامت السيدة جاهانغير والسير نيغيل رودلي بزيارة إيليو، حيث اجتمعا بنائب قائد حركة الفالنتيل، تاور ماتان روك. وسنحت الفرصة للمقررين الخاصين في إيليو أيضا للتحدث مع خمسة من أفراد الميليشيا السابقين الذين تحتجزهم قوات الفالنتيل. وقام المقررون الخاصون الثلاثة كذلك بزيارة تيبار وليكويكا، حيث استمعوا إلى شهادات فردية عن انتهاكات مدعاة لحقوق الإنسان. وأجريت مقابلات أخرى مع بعض المجني عليهم والشهود في مقر إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في ديلي.

١٤ - واجتمع المقررون الخاصون بقائد القوة الدولية في تيمور الشرقية، الميجور جنرال كوسغروف، وأفيد الوفد في مقر قيادة القوة الدولية عن أعمال التحقيق التي أجرتها الشرطة العسكرية التابعة للقوة والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في حالات القتل خارج نطاق القضاء المبلغ عنها. وعقب هذه الإفادات الإعلامية، شهدت السيدة جاهانغير، وبصحبتهما مسؤولون من القوة الدولية والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة وموظفي الطب الشرعي، عملية استخراج رفات من مقبرة يعتقد أنه لشخص يزعم أنه قُتل خارج نطاق القضاء بأيدي عناصر من الميليشيا. كما قامت السيدة جاهانغير والسير نيغيل بزيارة مركز الاحتجاز التابع للقوة الدولية حيث تحدثوا مع أشخاص محتجزين للاشتباه في اشتراكهم في عمليات للقتل خارج نطاق القضاء وفي ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى لحقوق الإنسان.

١٥ - وفي ديلي، أجرى المقررون الخاصون مناقشات مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الناشطة في تيمور الشرقية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمة تقديم المعونة إلى تيمور. وأجريت مناقشات أيضا مع ممثلين لهيئة العفو الدولية يظطلعون ببعض أعمال التحقيق في تيمور الشرقية. وفي ديلي، اجتمع المقررون الخاصون مع المنظمات غير الحكومية المحلية، بما فيها منظمة ياياسان هاك ومنظمة فوكوبيرز ولجنة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

#### ثانيا - التطورات والخلفية العامة لحقوق الإنسان عموما

١٦ - ينبغي أن ينظر إلى الأزمة التي شهدتها تيمور الشرقية مؤخرا على ضوء خلفية ذات تاريخ طويل حافل بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وبالتوترات السياسية التي نشأت منذ أن ضمت إندونيسيا الإقليم في عام ١٩٧٥. وقد ظل المقررون الخاصون للجنة حقوق الإنسان على مدى عدة سنوات في الفترة الماضية يقدمون التقارير عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية ويعربون عن قلقهم المتزايد بشأنها. وظلت الادعاءات تترى بوقوع جرائم قتل خارج نطاق القضاء وتعذيب واختفاء وارتكاب لأعمال العنف الجنسي، ينسب ارتكابها إلى أفراد الجيش الوطني الإندونيسي والميليشيات والجماعات شبه العسكرية الموالية للحكومة.

١٧ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أعلنت حكومة إندونيسيا استعدادها لإلغاء ضمها لتيমور الشرقية ولمنحها الاستقلال، إذا ما رُفِض العرض المقدم من الحكومة بالاستقلال الذاتي. ولبدء هذه العملية، اتفقت إندونيسيا والبرتغال في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٩ على إجراء اقتراع تشرف عليه الأمم المتحدة لاستطلاع رأي شعب تيمور الشرقية لمعرفة ما إن كان يقبل أو يرفض العرض المقدم من حكومة إندونيسيا بمنحه الاستقلال الذاتي. وفي ٢١ نيسان/أبريل، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بالتزام جميع الأطراف في تيمور الشرقية، بما في ذلك القوات المسلحة والجماعات المؤيدة للاندماج والجماعات المؤيدة للاستقلال، بإنهاء العنف في الإقليم وأنشأ الاتفاق أيضا لجنة لإحلال السلام والاستقرار في تيمور الشرقية، تتألف من ممثلين للجماعات المؤيدة للاستقلال والجماعات المؤيدة للاندماج والسلطات المحلية وقادة الشرطة المحلية والجيش الوطني الإندونيسي.

١٨ - وفي يوم ٥ أيار/ مايو، وقعت إندونيسيا والبرتغال والأمين العام اتفاقا في نيويورك يرسى دعائم إطار مؤسسي للوضع المقبل في تيمور الشرقية وإنشاء طرائق لإجراء الاستطلاع الشعبي. وقد أكد الاتفاق على مسؤولية السلطات الإندونيسية لكفالة بيئة خالية من العنف والترهيب ومفضية إلى إجراء الاستطلاع الشعبي. وشدد الاتفاق أيضا على الحياد المطلق والنزاهة المطلقة للقوات المسلحة الإندونيسية، وشدد على أن تكون الشرطة الإندونيسية عاملا أساسيا في هذا المضمار.

١٩ - وفي يوم ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أنشئت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لتنظيم وإجراء الاستطلاع الشعبي. وقد تواصلت الأعمال التحضيرية وإجراء التصويت رغم العديد من حوادث العنف والتهديدات والترهيب، وعلى وجه الخصوص من عناصر الميليشيا الحكومية. وبعد أن أُجِّل الاستطلاع الشعبي عدة مرات، عَقِد أخيرا في يوم ٣٠ آب/أغسطس، مع نحو ٩٨ في المائة من الناخبين المسجلين خرجوا للإدلاء بأصواتهم. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أعلن الأمين العام نتائج الاستطلاع الشعبي والتي رفض فيها ٧٨ في المائة اقتراح الحكومة الإندونيسية الخاص بالحكم الذاتي، ودعا جميع الأطراف إلى وضع نهاية للعنف وبدء إجراء حوار ومصالحة.

٢٠ - ومع ذلك وبعد هذا الإعلان، شنت جماعات الميليشيا وعناصر من قوات الأمن الإندونيسية موجة من العنف جرى فيها ترهيب وقتل المؤيدين للاستقلال. وجرى حرق وتدمير المنازل الخاصة والمباني العامة والمرافق الأساسية. وقد اضطر أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص إلى مغادرة ديارهم والفرار إلى التلال، أو قامت القوات المسلحة الإندونيسية ووحدات الميليشيا بتشريدهم بالإكراه إلى المناطق خارج تيمور الشرقية، والغالبية منهم في تيمور الغربية والجزر المجاورة في إندونيسيا.

٢١ - وبسبب تصاعد العنف، اضطرت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى إجلاء موظفيها من تيمور الشرقية في ١٤ أيلول/سبتمبر. وجرى نقل نحو ٤٠٠ ١ مدني من تيمور الشرقية الذين هربوا من الإرهاب في منطقة ديلي وغيرها من المواقع والتجأوا إلى مجمع الأمم المتحدة، إلى مكان آمن في إطار

عملية الإجلاء التي قامت بها الأمم المتحدة. وقد تواصل العنف والتدمير دون توقف بعد رحيل البعثة، رغم النداءات المتكررة الموجهة إلى الحكومة بالسيطرة على الموقف واحترام التزامها لضمان النظام والأمن.

٢٢ - وفي يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، وافقت الحكومة الإندونيسية رسمياً على وجود قوة التدخل الدولية في تيمور الشرقية. وهذه القوة المعروفة باسم القوة الدولية في تيمور الشرقية، بدأت نشر قواتها في ٢٠ أيلول/سبتمبر وهي الآن منشغلة بتوفير الأمن وتيسير عملية توزيع المعونات الإنسانية وإعادة استتباب القانون والنظام في تيمور الشرقية. وفي يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قرر مجلس الأمن إنشاء إدارة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة من أجل تيمور الشرقية، ولها تفويض واسع النطاق لمدة ثلاثة سنوات لدعم انتقال الإقليم إلى الاستقلال. وتتمثل مهمة هذه الإدارة في توفير الأمن والمحافظة على القانون والنظام، وإنشاء إدارة والمعاونة في تطوير خدمات مدنية واجتماعية. وسوف تقوم أيضاً بتنسيق عملية تسليم المعونات الإنسانية ودعم بناء القدرات من أجل الحكم الذاتي.

#### ألف - حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

٢٣ - ذكرت المقررة الخاصة في تقريرها الأخير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1999/39/Add.1) أنها ما زالت تتلقى تقارير عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية وبقاع أخرى من إندونيسيا، تنسب إلى الشرطة والوحدات العسكرية. وألمحت التقارير إلى أن الأشخاص المعارضين السياسيين وأفراد الأقليات العرقية قد استهدفوا وأخضعوا لإساءة المعاملة في الاحتجاز والتي أدت في بعض الأحيان إلى وفاتهم. وقد أرسلت المقررة الخاصة نداءات عاجلة وبيانات احتجاج إلى حكومة إندونيسيا بخصوص الحالات التي أطلقت فيها قوات الأمن الإندونيسية النار على المتظاهرين وأردتهم قتلى، أو بخصوص الحالات التي لقي فيها المتظاهرون مصرعهم نتيجة الاستعمال الغاشم للقوة على أيدي وحدات الجيش الإندونيسي. ولاحظت المقررة الخاصة أن التحقيقات في مثل هذه الأحداث نادراً ما تجري وأن الجناة لم يعتبروا مساءلين عن أفعالهم. واستجابة إلى التقارير المتزايدة عن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي نسبت إلى القوات الحكومية الإندونيسية منذ بداية السنة، فقد أرسلت المقررة الخاصة عدة مرات نداءات عاجلة إلى الحكومة تحث فيها السلطات على حماية أمن وسلامة السكان المدنيين في تيمور الشرقية وضمان أن يقوم رجال الشرطة والعسكريون بعملياتهم في التزام دقيق بمعايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي.

٢٤ - وفي هذا الصدد، فإن المقررة الخاصة تود أن تلفت الانتباه إلى التقرير الذي قدمه سلفها، باكر والي نديايه (A/CN.4/1995/61/Add.1)، المقدم عقب انتهاء بعثته إلى تيمور الشرقية في الفترة من ٣ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤، وفي هذا التقرير خلص إلى أن أفراد قوات الأمن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان يحظون فعلاً بالإفلات من العقاب عن أفعالهم. ولاحظ وجود شعور بالرعب بين كثير من التيموريين الذين



أتاحت له الفرصة أن يقابلهم، وتكلم هؤلاء عن الطريقة المزرية التي تتعامل بها السلطات مع انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي القوات المسلحة.

٢٥ - ومنذ ضم الإقليم في سنة ١٩٧٥، كانت هناك احتجاجات متكررة ضد حالات إعدام خارج القضاء في تيمور الشرقية. وحسب معرفة المقررة الخاصة، فإن هذه الاحتجاجات لم تحقق فيها حكومة إندونيسيا على نحو صحيح. وفي حالات استثنائية مثل الجناة أمام القضاء، وفي الحالات التي صدرت أحكام بالمعاقبة، فإن هذه الأحكام كانت طفيفة بالتناسب مع الجريمة المرتكبة. وفي حالات أخرى، فإن الجناة أدينوا عن جرائم ذات طابع أقل خطورة من الاتهام الأصلي. وتزعم المنظمات غير الحكومية أن الإفلات من العقاب الفعلي منذ زمن طويل هو ما يتمتع به أفراد الجيش الإندونيسي وقوات الشرطة الإندونيسية التي شجعت أفراد الميليشيا والقوات الحكومية على الاضطلاع بأعمال القتل الواسعة النطاق بطريقة صفيقة عقب إعلان نتائج الاستطلاع الشعبي الذي أعلن يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩.

٢٦ - ومما يذكر أنه عقب الإعلان عن منح الحكم الذاتي أو الاستقلال من جانب حكومة إندونيسيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قامت القوات المؤيدة للاندماج بشن حملة من التخويف والعنف موجهة ضد الأشخاص والمجتمعات المحلية المعروفة بتعاطفها مع الاستقلال. ومما يذكر أنه في يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، لقي ٢٥ شخصا على الأقل مصرعهم ممن كانوا قد تم إيواؤهم في الكنيسة في ليكويكا، على يد الميليشيات المؤيدة للاندماج التي يعتقد أنها تنتمي إلى جماعة بيزي مرها بوتيه. وفي ٧ نيسان/أبريل، أصدرت البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة نشرة صحفية، ذكرت فيها أن ٥ أشخاص قتلوا في ليكويكا، من بينهم أحد ضباط الشرطة المحليين وذلك عقب تصاعد تبادل ساخن بين أنصار الاندماج وأنصار الاستقلال. ويقال أيضا إنه يوم ١٧ نيسان/أبريل، قامت الميليشيات الموالية للحكومة بقتل ١٣ شخصا على الأقل في منطقة ديلي بسلسلة من الهجمات المسلحة على المدنيين.

٢٧ - وأفادت الأنباء أيضا عن وقوع أعمال عنف وتهريب من الجماعات المؤيدة للاستقلال في نفس الفترة. وذكر أن وزير دفاع إندونيسيا أعلن أنه حتى وقت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار يوم ٢١ نيسان/أبريل، كانت الجماعات المؤيدة للاستقلال قد ارتكبت ٣٠ عملا من أعمال العنف، من بينها ١٤ هجوما إرهابيا مسلحا، وقامت بحرق قرية، وبمظاهرتين عنيفتين، وشنّت ٦ هجمات ضد الجماعات المؤيدة للاندماج، وبشن هجوماً مسلحين ضد جهاز الأمن، وارتكبت ٣ اغتيالات وعمليتين من أعمال التعذيب ضد أفراد من الجماعات المؤيدة للاندماج.

٢٨ - وقد تضاعف العنف الذي ميز الأشهر السابقة للاستطلاع الشعبي يوم ٣٠ آب/أغسطس، وذلك بعد إجراء الاقتراع وأصبح العنف منظما بطريقة متزايدة وواسعة النطاق، وخصوصا عقب إعلان النتائج يوم ٤ أيلول/سبتمبر. ومما يذكر أن أعمال القتل تنسب في أغلبها إلى جماعات الميليشيا، تؤيدها أو تساعدها القوات المسلحة ورجال الشرطة الإندونيسية. وفي حين يبدو الكثير من هذه الأفعال انتقائيا وموجها ضد أفراد معينين أو أسر معينة، فإن بعض الفضائح كانت ذات طابع عشوائي وكانت فيما يبدو، تستهدف

الترهيب والترويع لكامل القرى أو المجتمعات المحلية التي يعتقد أنها معادية لقضية الاندماج. وهذه الحملة المتسمة بالرعب والعنف، على النحو الذي يحكيه عديد من الشهود، من بينهم موظفو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، يبدو أنها كانت مخططة جيدا ونفذت جيدا ردا انتقاميا على إجراء التصويت لصالح الاستقلال في تيمور الشرقية. وقد جرى تحديد الأشخاص التيموريين المؤيدين للاستقلال والقيادات الكنسية والمعلمين والأعضاء الحركيين في المجلس الوطني للمقاومة التيمورية الشرقية، بحيث تمت مطاردتهم وقتلهم خارج القضاء. وفي حين تبدو معظم أعمال القتل المذكورة أنها تركزت في المنطقتين الغربية والوسطى من تيمور الشرقية، وخصوصا بالمناطق داخل وحول سواي ومليانا وليكويكا، فإن التقارير الأخيرة الواردة من أقاليم أخرى تشير إلى أن بضع مناطق في تيمور الشرقية قد خلت من هذه الفظائع.

٢٩ - وقد استمعت المقررة الخاصة، أثناء وجودها في تيمور الشرقية، إلى شهادات تصف الهجوم على مجمع القديس بيلو بمنطقة ديلي يوم ٦ أيلول/سبتمبر، حيث لجأ ما يزيد على ٢ ٠٠٠ شخص من المدنيين بسبب تصاعد العنف في المدينة. وقال شهود عيان للمقررة الخاصة أن عناصر ميليشيا أيتاراك، مع وحدات من قوات الجيش الإندونيسية "كوستراد" قامت في حوالي الساعة ٩/٣٠ صباحا بمحاصرة المجمع وطلبوا إخلاء المكان. وبعد لحظات دخل رجال الميليشيا مبنى الأبرشية وفتحوا النيران على المدنيين. وأبلغ الشهود المقررة الخاصة أنهم قد تعرفوا على عدد من أفراد الجيش والاستخبارات العسكرية "كوباسوس" بين المهاجمين الذين كانوا يرتدون ملابس عسكرية، ويبدو أن ضباطا ينتمون إلى القوات الخاصة المسلحة الإندونيسية كانوا يقودون هذه العملية. ومما يذكر أن نحو ١٠٠ من قوات الميليشيا وأفراد الجيش شاركوا في العملية. وبعد انتهاء الهجوم الذي ترك عددا غير معروف من القتلى، سُحنت أجساد الضحايا على شاحنات عسكرية كانت تقف خارج المجمع وقامت بنقلهم إلى مكان مجهول.

٣٠ - وفي منطقة ديلي، تلقت المقررة الخاصة إحاطات من القوى الدولية في تيمور الشرقية ومن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة هناك بشأن التحقيقات في مقتل تسعة أشخاص في لوس بالوس يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر. ويبدو أنه في ذلك اليوم كان ثمانية أشخاص من بينهم ثلاث من القساوسة الكاثوليك وراهبتان وصحفي إندونيسي، كانوا يسافرون بالسيارة عندما أوقفهم جماعة مسلحة تنتمي إلى جماعة ميليشيا "فريق ألفا". وقتل الأشخاص الثمانية الذين كانوا في السيارة ومعهم طفل شهد الواقعة، ثم أغرقت السيارة في نهر بالقرب من المكان. وأفراد فريق ألفا الستة السابقون المتهمون بقتل الأشخاص التسعة محجوزون الآن في مركز الاحتجاز التابع للقوة في ديلي. وأتيحت للمقررة الخاصة الفرصة للحديث مع المعتقلين بمناسبة زيارتها إلى مركز الاحتجاز. وقال أحدهم لها إن ضباط الاستخبارات التابعة لكوباسوس قامت بتدريبه وتسليحه ودفع مبالغ له للقيام بأنشطة الميليشيا المسلحة في منطقة لوس بالوس. وقال عضو آخر سابق في قوات الميليشيا للمقررة الخاصة إنه تلقى في مركز الاحتجاز التابع للقوات مبالغ مالية من قائد قوات الميليشيا التي يتبعها، في حضور ضابط من القوات المسلحة الإندونيسية، وأصدر إليه الأوامر بقتل تسعة أشخاص من المؤيدين للاستقلال. وهذا الرجل متهم بقتل واحد من هؤلاء الأشخاص.

٣١ - وتكلمت المقررة الخاصة، أثناء زيارتها لمنطقة ماليانا يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، مع عدد من المقيمين المحليين الذين شهدوا أعمال القتل والاعتداءات الجسيمة على أيدي الميليشيات المؤيدة للاندماج بعد إجراء الاقتراع يوم ٣٠ آب/أغسطس. ووفقا لما سرده هؤلاء من أقوال، فإن مجموعة من ميليشيات تابعة لجماعة "بيزي ميرها بوتيه" وجنودا من القوات المسلحة الإندونيسية وصلوا إلى القرية في شاحنتين عسكريتين. وقال الشهود إن عناصر من الميليشيا نزلوا قبل أسابيع من الهجوم، في القاعدة المحلية التابعة للقوات المسلحة الإندونيسية، حيث يدعى أنهم تلقوا هناك تدريباً عسكرياً. وقال القرويون إن ما يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ شخص قتلهم رجال الميليشيا، الذين قيل إنهم كانوا يرتدون زياً مثل زي المحاربين اليابانيين ومسلحين بالمناجل، وراحوا يفتشون المنازل واحداً بعد الآخر بحثاً عن المؤيدين للاستقلال. وقال كثير من الأشخاص الذين تكلمت معهم المقررة الشخصية إنهم ذهبوا إلى مقر الشرطة المحلية يلتمسون الحماية، بيد أن رجال الشرطة رفضوا فيما يبدو التدخل لحمايتهم.

٣٢ - وقد شعرت المقررة الخاصة بالألم والحزن لسماع شهادة صبي عمره ١١ سنة شهد مصرع أبيه وهو يقطع إرباً إرباً حتى الموت بالمناجل التي يحملها رجال الميليشيا. وكان عدد غير معروف من الأطفال بين ضحايا الفضائع التي ارتكبت في تيمور الشرقية، وترك كثير من آخرون وقد انخلعت قلوبهم من فرط الأذى بسبب ما شاهدوه من أفعال لا توصف في وحشيتها. وهؤلاء الأطفال في حاجة ملحة الآن إلى الرعاية والنصح ليتلاءموا مع حزنهم ومحنتهم.

٣٣ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، زار المقرر الخاص مدينة سواي، حيث يخشى أن يكون عدد كبير من الأشخاص، رغم أن ذلك لم يؤكد بعد، قد أعدموا خارج نطاق القانون في هجوم شنته ميليشيا على كنيسة محلية. ويقال إن عناصر ميليشيا ميهيدين، يدعمها جنود القوات المسلحة الإندونيسية وضباط الشرطة المتحركة الإندونيسية، بريموب، طوقت يوم ٦ أيلول/سبتمبر موقع الكنيسة وفتحت النار بصفة عشوائية على الكنيستين حيث سعى عدد كبير من المدنيين المحليين للجوء. ويُزعم أن جثث ضحايا المذبحة نقلت من هناك في شاحنات تابعة للجيش. وكان من بين الضحايا الأب هيلاريو موديرا ورجلي دين اثنين آخرين على الأقل. وزار المقرر الخاص موقع المذبحة المزعومة ولاحظ أنه في الوقت الذي لا تزال فيه بقع من الدم تلتخ الأرض والجدران، فإن الأدلة المادية الأخرى قد أزيلت تماماً من على الأرض. وتوجد كومة من الخراطيش الفارغة يبدو أنها جُمعت من الكنيستين في إحدى البيوت المحروقة. ويوجد في الموقع أيضاً عدد من العظام البشرية، أكد خبير الطب الشرعي أنها عظام رجل سنه في العشرينات. وغير واضح مصدر تلك الجثة، نظراً إلى أن الشرطة العسكرية التابعة للقوة الدولية في تيمور الشرقية قالت إن العظام قد جلبت إلى الموقع بعد حدوث المذبحة. وتتعدد التحقيقات في حادث سواي، وغيره من حالات الإعدام الأخرى خارج نطاق القانون، بسبب نقل جثث الضحايا في أغلب الحالات إلى مواقع غير معروفة، وإزالة الخراطيش الفارغة وغيرها من آثار الحادث من الموقع.

٣٤ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت لجنة التحقيق الإندونيسية أنها وجدت ثلاث مقابر تحتوي على ٢٦ جثة لأشخاص يعتقد أنهم قتلوا في مذبحة سواي. واكتشفت المقابر على شاطئ أولولي، في

مقاطعة كوباليم في تيمور الغربية، على بعد زهاء ثلاثة كيلومترات من الحدود مع تيمور الشرقية وحوالي ٢٠ كيلومترا من مدينة سواي. وتم التعرف على ثلاث من الجثث على أنها للقساوسة الثلاثة الذين قُتلوا في سواي. وتفيد التقارير أن رفات ثلاثة أطفال على الأقل كان بين الجثث.

٣٥ - واستمع المقرر الخاص إلى شهادات من مختلف جهات البلد صادرة عن أشخاص شاهدوا جثثا تَحْمَل في الشاحنات. وقدمت امرأتان شهادات مباشرة تصف طريقة قتل النساء بعد اغتصابهن على أيدي الشرطة والميليشيا الإندونيسية. ويقال إن جثثهن أخذت إلى مواقع غير معروفة في مركبات الجيش. وادعى أشخاص آخرون تحدث إليهم المقرر الخاص أن الجثث قد أُلقيت في النهر، حيث وجدت في وقت لاحق أحذية مطاطية وغيرها من الأشياء تطفو على سطح الماء. ولم يعثر على الجثث إلى حد الآن. وذكر عضو سابق في الميليشيا، يحتجز في سجن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أجرى المقرر الخاص مقابلة معه أنه ألقى بجثث العديد من ضحايا حالات الإعدام خارج نطاق القضاء في النهر بعد أن هاجمت الميليشيا المؤيدين للاستقلال. وذكر مدنيون أن القوات المسلحة الإندونيسية استخدمت قوارب وبواخر لنقل عدد كبير من الجثث إلى البحر وإغراقها. ولم يعثر إلى حد الآن إلا على ثلاث جثث وجدت على شواطئ تيمور الشرقية، ولم يتم حتى الآن إجراء تحقيق في هذه التقارير وتأكيدها.

٣٦ - ولا توجد في الوقت الراهن تقديرات موثوقة عن عدد الأشخاص الذين قد يكونوا قتلوا خلال الأشهر القليلة الماضية. وقد بدأت التقارير عن الجثث والمقابر تصل الآن إلى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية، غير أن تدفق المعلومات لا يزال بطيئا حيث لا تزال الوكالات الدولية تعيد إنشاء نظم اتصالاتها ووجودها بالكامل على أرض الواقع. ويرد المزيد من التقارير من الأشخاص الذين يعودون تدريجيا إلى بيوتهم من تيمور الغربية والجزر المجاورة.

٣٧ - واستنادا إلى معلومات مقدمة من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، فإن التقارير الواردة تفيد بأن عدد حالات الإعدام خارج نطاق القضاء حتى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بلغ ما مجموعه ١٠٩٣ شخصا. وعندما غادر المقرر الخاص تيمور الشرقية، كان يُعثر يوميا على ٨ جثث جديدة. وأبلغ إلى حد الآن عن العثور على ١٠٤ جثث و ١٧ جثة إضافية و ٢٨ مقبرة. ويخشى ألا تكون هذه الأرقام الرسمية المؤكدة سوى قليل من كثير نظرا إلى أن مزيدا من الأدلة عن حدوث أعمال وحشية يكتشف تدريجيا. فقد حصلت منظمات غير حكومية محلية على معلومات تتصل بإعدام ما يربو على ٥٠٠ شخص. ويلاحظ أيضا أن شهود العيان الذين تحدث إليهم المقرر الخاص لم يتمكنوا سوى في حالات قليلة من تحديد عدد الأشخاص الذين أعدموا خلال الحوادث التي كانوا شهودا عليها شخصا. وهذا أمر يسهل فهمه نظرا إلى حالة الهلع والخوف التي سادت قبل عمليات الإعدام وبعدها.

٣٨ - ونظرا إلى أن أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص قد شردوا من بيوتهم، وفقد العديد منهم الاتصال بأقربائهم وأسرههم في غضون ذلك، فإنه من الصعب جدا الوصول إلى أية استنتاجات بشأن مجموع عدد الأشخاص المفقودين. ويوجد كذلك من بين الأشخاص المشردين العديد من عناصر الميليشيا السابقين

وأسـرهم. وبناء على ذلك، فإن أي تقدير موثوق لعدد الأشخاص المفقودين يجب أن يـرجأ حتى يتم تسجيل أكثرية المشردين أو اقتفاء أثرهم أو إعادتهم إلى ديارهم.

٣٩ - وهناك تقارير عن استمرار عناصر الميليشيا في إساءة معاملة مدنيي تيمور الشرقية المشردين الموجودين في مخيمات في تيمور الغربية. ومن الضروري أن يسمح لهؤلاء الأشخاص بالعودة إلى ديارهم وأن تمكّن الوكالات الدولية تمكيناً كاملاً من الدخول إلى المخيمات والمواقع الأخرى التي يقيم فيها المشردون في الوقت الحاضر.

٤٠ - وحالياً، تتولى الشرطة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وضباط الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة التحقيق في الجرائم المزعومة وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. وخلال المناقشات التي أجراها المقرر الخاص، اشتكت الهيئتان من الافتقار إلى مرافق الطب الشرعي وغيرها من المرافق للتحقيق في مواقع الجريمة وإخراج جثث الأشخاص الذين يزعم أنهم قُتلوا خارج نطاق القضاء. وقد تحسنت هذه الحالة شيئاً ما بوصول خبير في الطب الشرعي يعمل تحت رعاية إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية، لكن لا تزال هناك حاجة ملحة إلى نشر خبراء إضافيين، بمن في ذلك أخصائي في الطب الشرعي التشريحي، ومعدات، مثل المرافق الملائمة للتشريح، حتى يمكن لعمليات التحقيق أن تمضي قدماً دون تأخير أو توقف.

#### باء - التعذيب والعنف ضد النساء

٤١ - ظل المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، يتابع التطورات في تيمور الشرقية التي تتصل بولايته منذ سنوات عديدة. ففي عام ١٩٩١، زار المقرر الخاص الأول، بيتر كويجمان، إندونيسيا وتيمور الشرقية؛ وكان بالفعل في ديلي عند وقوع مذبحة مقبرة سانتا كروز في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ويصف تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان تفصيلاً مساعيه للحصول على معلومات تتعلق بعمليات الإعدام والحصول على ضمانات تقي المحتجزين من المعاملة السيئة عقب حدوث الأعمال الوحشية (E/CN.4/1992/17/Add.1، الفقرات من ٤٦ إلى ٦٥). وإضافة إلى ذلك، فإن المقرر الخاص الحالي، قبل، بعد عدم تمكنه من الحصول على دعوة من الحكومة لزيارة إندونيسيا وتيمور الشرقية، دعوة من حكومة البرتغال لزيارة لشبونة للقاء عدد من التيموريين الشرقيين المقيمين في البرتغال الذين يزعم أنهم عذبوا على أيدي قوات الأمن الإندونيسية قبل مغادرة بلدهم. ووجد أن عدداً من رواياتهم تتسم بالمصادقية.

٤٢ - ولاحظ المقرر الخاص أن القسم الأكبر من الادعاءات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة التي وقف عندها الوفد خلال البعثة المشتركة تتصل إما بمعاملة تشكل تمهيداً للقتل أو تأخذ شكل العنف الجنسي.

٤٣ - وبالنسبة إلى التعذيب والمعاملة السيئة المؤدية إلى القتل، فإن أكثرية المعلومات الواردة في الفرع السابق لن يقع تلخيصها هنا. ويبدو فعلا أن شخصين يزعمان أنهما ظلا على قيد الحياة بعد تلك المعاملة السيئة وقابلهما الوفد في قرية تيبار يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر كانا مآلهما الإعدام على ما يبدو، لكنهما أغيثا حسب الظاهر، بمساعدة متسربين داخل الميليشيا المعنية، يتعاونون مع عمدة المدينة، الذي تقابل معه الوفد أيضا. ويدعي أحدهما، وهو أغسطو فرنانديس، أنه احتجز في ميناء ديلي، وتعرض لاعتداءات جسدية مختلفة ويحمل آثار جروح تتسق حسب ما يبدو مع روايته. وينسحب ذلك أيضا على الآخر، وهو جواو داكوستا، الذي هوجم حسب مزاعمه في بيته.

٤٤ - وتلقى المقرر الخاص العديد من الادعاءات من المنظمات غير الحكومية تفيد أنه خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٩٩ احتجزت جماعات الميليشيا، التي تتعاون أحيانا مع القوات المسلحة الإندونيسية، العديد من الأشخاص الذين تعرضوا إلى أشكال مختلفة من التعذيب والمعاملة السيئة. وتشمل المعاملة عادة، كما تفيد التقارير، الضرب والجرح بالعصي، وبالمناجل الضخمة، وبالرماح، وبالمديات وأعقاب البنادق. وفي حين أن الظروف التي تمت فيها الزيارة لم تسمح بالنظر عن كثب في الحالات، فقد وجد المقرر الخاص أنها مؤكدة بما فيه الكفاية ومتسقة مع بعضها البعض ومع الادعاءات السابقة لنقلها إلى الحكومة الإندونيسية لإبداء ملاحظاتها عليها. وسترد تلك الملاحظات في تقريره المقدم إلى الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

٤٥ - وسُمح للوفد كذلك بالاطلاع على عدد قليل من الشهادات الموجزة التي حُصل عليها فيما يتعلق بالأعمال التي يزعم أنها ارتكبت من جانب أشخاص تحتجزهم إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية. وتشير وثيقة أخرى إلى اعتراف أحد المحتجزين بارتكابه اعتداء خطيرا.

٤٦ - ومنذ إنشاء ولاية المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة عام ١٩٩٤، تلقت العديد من حالات العنف ضد المرأة التي يزعم أنها ارتكبت من جانب القوات المسلحة الإندونيسية في تيمور الشرقية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ زارت المقررة الخاصة إندونيسيا وتيمور الشرقية. ولاحظت أنه بالرغم من وجود قدر أكبر من الحرية في تيمور الشرقية، وإشارات لحسن النية من الرئيس حبيبي، فإن الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة ظلت سائدة في الإقليم وما زالت تؤلّد مناخا من عدم الثقة والارتياب. وكانت النساء هن الفئة التي تتعرض بصفة خاصة لانتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضدهن، بما في ذلك الاغتصاب والمضايقة الجنسية. وكثيرا ما لا يبلغ عن الاغتصاب خشية الانتقام. ولاحظت المقررة الخاصة أنه قبل أيار/مايو ١٩٩٨ كانت بعض عناصر الجيش الإندونيسي في تيمور الشرقية تستخدم الاغتصاب كأداة للتعذيب والترويع، إذ كان الجنود يقومون باغتصاب قريبات المعارضين السياسيين كشكل من أشكال الانتقام أو لإجبار أقربائهم على الخروج من أماكن اختبائهم. واستمرت عمليات الاغتصاب للتيموريات خلال زيارة المقررة الخاصة، غير أن القائد العسكري الإقليمي في ديلي أكد لها أنه لن يتهاون في أعمال العنف الموجهة ضد النساء من جانب القوات المسلحة. وعند تحريرها لتقريرها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بينت المقررة الخاصة أنه من السابق لأوانه تقييم ما إذا كانت تأكيدات المسؤولين في الجيش ستنفذ وما إذا كان

مرتكبو عمليات الاغتصاب سيقدمون للمحاكمة أمام محاكم عسكرية (انظر E/CN.4/1999/68/Add.3). واستمرت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء في تلقي ادعاءات عن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية خلال عام ١٩٩٩ بأكمله.

٤٧ - وفي الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، أعربت المقررة الخاصة عن قلقها لأن العبارات الرنانة عن حقوق الإنسان التي رحبت بها في التقرير الخاص ببعثتها إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية، باتت عرضة للخطر. ولفتت الانتباه إلى التطورات الأخيرة التي جددت في تيمور الشرقية وحذرت من أنه يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظاً أمام إمكانية عودة عقارب الساعة إلى الوراء لعهد كانت فيه حقوق الإنسان في إندونيسيا تُنتهك في ظل إفلات أكبر من العقاب.

٤٨ - وخلال البعثة المشتركة استمعت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة إلى شهادات من ضحايا الاغتصاب وشهود عيان لانتهاكات حقوق الإنسان. ووجدت أدلة على انتشار العنف ضد المرأة على نطاق واسع في تيمور الشرقية أثناء الفترة قيد النظر. وكان العنف منظماً واشترك فيه أعضاء من الميليشيا وأفراد من القوات المسلحة الإندونيسية؛ ولم يكن هناك فارق بين الاثنين في بعض الأماكن حيث كان أعضاء الميليشيا أعضاء أيضاً في القوات المسلحة الإندونيسية. ومن الواضح على أية حال أن أعلى مستويات القيادة العسكرية في تيمور الشرقية كانت تعلم بانتشار العنف ضد المرأة في تيمور الشرقية أو كان ينبغي لها أن تعلم بذلك. وكانت هناك حالات من الاسترقاق الجنسي واستخدام العنف الجنسي كوسيلة للإخضاع أو ارتكاب العنف الجنسي كنتيجة لمناخ الإفلات من العقاب الذي أوجدته قوات الأمن العاملة في الجزيرة.

٤٩ - واستمعت المقررة الخاصة إلى عدة حالات شهادة من نساء أفيد وقوعهن ضحايا للاسترقاق الجنسي. ولا يمكن استنساخ جميع الشهادات بسبب ضيق الحيز. غير أن الإفادات التالية تدل على أن ضباط القوات المسلحة الإندونيسية ارتكبوا العنف الجنسي واشتركوا مباشرة في قيادة الميليشيا في آن واحد.

٥٠ - ولدت ف. في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨١ وهي من بوبونارو. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أحرقت الميليشيا منزل أسرته واضطرت مع أفراد الأسرة إلى الاحتماء في متجر مجاور يمتلكه زوجها إندونيسيان من جاوا. وقد تجمع هناك جميع المجني عليهم في المنطقة وقامت القوات المسلحة الإندونيسية بحراستهم. وللأسف، كان بعض أعضاء القوات المسلحة أعضاء في الميليشيا أيضاً. وكانت ف. في مطبخها في اليوم التالي للحريق، عندما عرض جندي من القوات المسلحة يدعى ناتالينو مبلغ ١٤٠ ٠٠٠ روبية على س. وهي زوجة جندي في القوات المسلحة يدعى سابينو، لكي تقنع ف. بمجامعته. وقد أمرتها المرأة بذلك. وكان هو يحمل بندقية مما جعل ف. تشعر بالرعب. وقد صرخت طالبة النجدة ولكن جندي القوات المسلحة اغتصبها. وفي الليلة التالية عاد ثانية وأخذها بعيداً. واستمر ذلك إلى أن قرر العسكريون الانتقال إلى تيمور

الغربية. وقد أراد الجندي أن يأخذها معه ولكنها رفضت هي وأسرتها وقالت أسرتها إنها أكبر أبناء الأسرة وعليها أن تعتني بالآخرين. وقد فرت إلى التلال ولم تعد إلا بعد أن هدأت الحالة.

٥١ - وكانت ر. أيضا من بوبونارو، وولدت في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٣. وكانت متزوجة ثم طلقت. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أحرق منزلها أيضا عن آخره. وهربت هي وأسرتها في البداية إلى منزل قائد ميليشيا محلي يعرفونه ولكنه قتل. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ذهبوا أيضا إلى المتجر الذي كانت تمكث فيه ف. وكان أفراد الميليشيا والجيش يقومون بالحراسة المسلحة وأقبل عليها أحد أفراد الميليشيا ليخبرها أن القائد بدرو قائد الميليشيا، الذي كان أيضا عضوا في الجيش الإندونيسي، يبغيتها. وحاولت أمها أن تحميها دون جدوى. وأخذها الرجل إلى القائد الذي اغتصبها في منزل غير مأهول. وكانت نفس المرأة التي تصرفت كوسيطه في حالة ف. هي التي أشارت بالضحية ر. وفي اليوم التالي قدم بيدرو إليها هدايا و ٢٠٠ ٠٠٠ روبية وحاول اقناعها بالذهاب إلى تيمور الغربية، ولكنها رفضت. وفي الليلة التالية أخذها جندي آخر من القوات المسلحة عنوة بعيدا عن أبويها واغتصبها في منزل آخر خال. وفي الليلة الثالثة أحضرت سابينو جنديا آخر من القوات المسلحة يدعى جانواريو، أخذها هو أيضا بعيدا واغتصبها. وقد تمكنت بعد ذلك من الفرار إلى الجبال وبقيت هناك إلى أن تحسنت الحالة.

٥٢ - وبالإضافة إلى الاسترقاق الجنسي، استخدم العنف الجنسي أيضا كاستراتيجية للترويع لا سيما أثناء الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ١٩٩٩. وشمل العنف حالات تعذيب مدعمة بالمستندات. ووجه الترويع بصفة خاصة إلى الإناث من أعضاء الأسر، اللاتي غادر أزواجهن القرية. وتلقت المقررة الخاصة ادعاءات عديدة من هذا القبيل من منطقتي ليكيسا وفيكيكي. وحيث أن المقررة الخاصة لم تزر مجن عليهن في أي من هاتين المنطقتين، فإنها لم تستطع التحقق من صحة مضمون التقارير من خلال الشهادة المباشرة. غير أن منظمات غير حكومية قدمت إليها إفادات عن عدة حالات من العنف المرتكب ضد نساء غادر أزواجهن ديارهم، فضلا عن العنف ضد المشرذات داخليا. وجاءت الشهادات مفصّلة بدرجة تكفي لإعطائها المصدقية وينبغي إجراء مزيد من التحري بشأنها.

٥٣ - وقد وقع أكبر قدر من العنف الجنسي نتيجة لمناخ الإفلات من العقاب الذي انتشر في الجزيرة أثناء الأشهر التي أفضت إلى استطلاع الرأي وبعده. وتدل حالات الشهادة المباشرة التالية على نوع الإفلات من العقاب الذي كان سائدا.

٥٤ - إن أ. فتاة يبلغ عمرها ١٥ عاما من منطقة ليكيسا. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر جاء أحد قادة الميليشيا المحليين هو ألفونسو لاوهاتا لأخذها هي وصديقة لها إلى تجمع حاشد نظمته حزب غولكار السياسي. وعندما رفضتا الذهاب، هدهدا بقتل أبويها وإحراق منزلهم. ومن ثم ذهبت الفتاتان إلى الحشد. وبعد ذلك أجبرتتا على الذهاب إلى حفل نظمته الحزب. وبقيتا هناك حتى الثالثة صباحا ثم أخذتا منه. وتبعهما على موتوسيكلات ثلاثة رجال كلهم أعضاء في الميليشيا المحلية يسمون ميغيل وبدرو ومومو. وأخذ ألفونسو الفتاة وصديقتها إلى منزل عمه له وتركهما هناك. ثم اقتحم الرجال الثلاثة المنزل وطلبوا الفتاتين. وقد لاذ



أعضاء الأسرة بالفرار. وجرت أ. إلى خارج المنزل واختبأت بالقرب من مبنى البرلمان الإقليمي، ولكن رجال الميليشيا عثروا عليها. وقام مومو باغتصابها أولاً. وبينما كانت تصرخ أخذ رداءها ودسه في فمها. وبعد مومو جاء دور ميغيل الذي أشهر سكيناً إلى رأسها. وعندما فرغا هودا بقتلها هي وأبويها إن هي قالت ما حدث لأي أحد. وبعد ذلك رحلا.

٥٥ - وحالة أخرى هي حالة ج. التي جاءت الميليشيا وأخذتها هي وأسرتها في ٦ أيلول/سبتمبر إلى ثكنات الكتيبة بيكورا ٧٤٤ التابعة للجيش الإندونيسي. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر طلبت الأسرة الإذن للعودة إلى دارها. واستلزم ذلك الحصول على موافقة من مقر القيادة العسكرية. وعرض فرانسيسكو سواريز وهو قائد إحدى فيالق قوات الجيش الإندونيسي أن يأخذ ج. إلى مقر القيادة على دراجته البخارية. ووافقت الأسرة. إلا أنه بدلاً من أن يأخذها إلى مقر قيادة الجيش أخذها إلى شاطئ بعيد. وقد حاولت القفز من الدراجة البخارية ولكنه أمسك برجلها. ثم أوقف الدراجة وأشهر بندقية في وجهها وقال إنه لن يعيدها إلى حيث أتت إلا إذا جامعته. وقد توسلت إليه أن يدعها وشأنها وقالت إنها كاثوليكية وعذراء ولكنه دفعها على الأرض واغتصبها. وبعد برهة اغتصبها ثانية. ثم أعطاها ٢٠٠ ٠٠٠ روبية وعاد بها إلى أسرتها.

٥٦ - وبالنظر إلى طول أمد الإفلات من العقاب الذي تمتعت به القوات المسلحة الإندونيسية فيما يتعلق بالعنف الجنسي في تيمور الشرقية، لم توجد إمكانية لكي تبلغ المجني عليهن عن تلك الحوادث أو يحاولن طلب العدالة. ومع عودة اللاجئين من الجبال في تيمور الغربية، لا شك أن عدد الروايات سيزداد. وتقوم المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان مثل فوكوبرز ولجنة حقوق الإنسان لتيمور الشرقية بأخذ شهادات خطية ممن يصلون ويبدأون سرد رواياتهم. ولن يعرف النطاق الكامل للعنف إلا في غضون بضعة أشهر.

٥٧ - كما استمعت المقررة الخاصة إلى تقارير عن العنف ضد اللاجئين في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. وهناك ادعاءات بأن الفتيات يؤخذن خارج المخيم ليلاً ليغتصبن ثم يعدن ورغم أنها استمعت إلى هذا الزعم من عدة مصادر غير حكومية، لم تثبت صحته بواسطة أية حالات فردية أو شهادات مباشرة. ومع ذلك يقتضي استمرار الادعاءات أن تقوم السلطات المتاح لها الوصول إلى مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية بالتحقيق فيها. وكانت الحالة الوحيدة التي تأكدت هي حالة امرأة تبلغ من العمر ٢٤ عاماً عادت من تيمور الغربية. وقد أكدت منظمة أطباء بلا حدود أنها نقلتها إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. وكانت قد تعرضت للضرب والاغتصاب بعنف وتعاني من صدمة نفسية. ولم تبلغ لجنة الصليب الأحمر الدولية الحالة إلى القوة الدولية في تيمور الشرقية ولكنها وافقت على أن تحيل جميع الحالات المقبلة إلى سلطات التحقيق.

٥٨ - ويساور المقررة الخاصة القلق لعدم إدراج أية خبرات في مجال العنف الجنسي في القوة الدولية في تيمور الشرقية. فليست هناك وحدة خاصة أو محققون مدربون تدريباً خاصاً يمكنهم الوقوف على حالات العنف ضد المرأة والإبلاغ عنها والتحقيق فيها. وتوجد حاجة ملحة لكفالة معالجة ذلك وتقديم

ما يلزم من دعم إلى القوة الدولية في تيمور الشرقية لكفالة التحقيق السليم في حالات العنف الجنسي. وقد استجاب قائد القوة لهذا الاقتراح بشكل إيجابي.

### ثالثا - مسؤولية الدولة

٥٩ - لئن كانت الفظائع التي ارتكبت في تيمور الشرقية لا بد وأن تنسب إلى عناصر الميليشيا الموالية لإدماج الإقليم، لا تدع المعلومات التي جمعت والشهادات التي استمع إليها المقررون الخاصون مجالا للشك في التورط المباشر وغير المباشر من جانب القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة في دعم جماعات الميليشيا الموالية للإدماج والتخطيط لها ومساعدتها وتنظيمها.

٦٠ - وقد شهد موظفو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية التعاون الوثيق بين عناصر الميليشيا والقوات المسلحة الإندونيسية ودعموه بالمستندات، حيث راقبوا بشكل مباشر التجمعات المشتركة بين ضباط القوات المسلحة وجماعات الميليشيا في مواقع مختلفة في أنحاء الإقليم. وأفاد المشتركون والشهود الآخرون أن الهدف المشترك من هذه الاجتماعات كان إبلاغ الخطط الاستراتيجية والتكتيكية لارتكاب أعمال العنف ضد مؤيدي الاستقلال. وأفاد معظم الشهود الذين تكلمت معهم المقررة الخاصة، بمن في ذلك موظفو الأمم المتحدة، وجود وحدات من القوات المسلحة أو الشرطة في كثير من الأحيان التي ارتكبت فيها جماعات الميليشيا انتهاكات لحقوق الإنسان ولكنها لم تتخذ أي إجراء لمنع العنف. وفي مناسبات عديدة على مدى عدة أشهر راقب موظفو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بشكل مباشر اشتراك وحدات من القوات المسلحة والشرطة في عمليات مشتركة ذات طابع عسكري مع جماعات الميليشيا. وكما أشير أعلاه، ألمح شهود الحادث الذي وقع في سواي في ٥ أيلول/سبتمبر إلى تورط وحدات من القوات المسلحة والشرطة في اشتراك نشط في العملية. وشهدت زوجة جندي من القوات المسلحة أنها رأت أعضاء الميليشيا يزودون بالأسلحة في القيادة العسكرية للمنطقة (كوديم) التي كانت أسرتها قد لجأت إليها. وقد أفيد أن أسر ضباط القوات المسلحة والشرطة قد نقلوا إلى المكان الآمن قبل إعلان نتيجة استطلاع الرأي الشعبي بساعات، مما يشير إلى أن السلطات كانت على وعي بالعنف الذي سيعقب ذلك.

٦١ - وتشير الشهادات الثابتة من شهود العيان بصدد هجمات الميليشيا على مكاتب بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية المنتشرة في عدة مواقع إلى أن وحدات القوات المسلحة والشرطة التي كانت موجودة في مسرح الأحداث لم تفعل شيئا لمنع العنف الموجه ضد مجمع الأمم المتحدة. وذكر أحد موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية كان قد أشرف على عملية التصويت في اتسابي في ٣٠ آب/أغسطس للمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام بإجراءات موجزة أو التعسفي كيف أن مجموعة من رجال الميليشيا أحاطت بمركز الاقتراح ثم أطلقت النيران في اتجاه موظفي بعثة الأمم المتحدة. وعندما كان ذلك الشاهد وموظفون آخرون يقومون بوضع صناديق الاقتراع في سيارتهم قبل أن يغادروا المكان، تلقى موظف معين محليا طعنة في ظهره من أحد أفراد الميليشيا. وتوفي فيما بعد متأثرا بجراحه

بعد أن أجلي هو وموظفو الأمم المتحدة الآخرون من مسرح الحادث. وكان حوال ١٠ من ضباط الشرطة الإندونيسيين حاضرين وشهدوا الحادث دون أي محاولة للتدخل.

٦٢ - وأفادت اللاتي تعرضن للاغتصاب وجود تواطؤ وصلات وثيقة بين الميليشيا والقوات المسلحة الإندونيسية والشرطة. وتبين من شهادتهن أنه لم يكن من الممكن في كثير من الحالات التفرقة بين أعضاء الميليشيا والقوات المسلحة، حيث إنهم كانوا في كثير من الأحيان نفس الأشخاص ولكن في زي رسمي مختلف. كما أفيد أن كل جماعة من الميليشيا كان يرأسها ضابط من القوات المسلحة. وعلاوة على ذلك أشارت الأقوال إلى تورط ضباط من القوات المسلحة في ارتكاب العنف الجنسي. ومن الواضح نظرا لطابع انتشار الانتهاكات على نطاق واسع أن أعلى مستويات القيادة العسكرية في تيمور الشرقية كانت تعلم بانتشار العنف ضد المرأة في تيمور الشرقية أو كان ينبغي لها أن تعلم بذلك. ووفقا للمعلومات الواردة، لم تتخذ السلطات الإندونيسية أي إجراء لمنع تلك الأعمال أو مقاضاة مرتكبيها وفقا للقانون الدولي.

٦٣ - وتشير معلومات موثوقة تلقاها المقررون الخاصون أثناء بعثتهم إلى أنه تم، في نهاية عام ١٩٩٨، تكوين ٢٢ مجموعة من الميليشيات الجديدة على الأقل في تيمور الشرقية. كذلك تشير تقارير وشهادات إلى أن هذه المجموعات تقوم بتسليحها وتمويلها استخبارات الجيش الإندونيسي لإشاعة الرعب والعنف في تيمور الشرقية. ويزعم أن وحدة الاستخبارات التي يطلق عليها ساتوان توغوس انتليجن (Satuan Tugas Inteligen)، التي كانت تعمل في المنطقة منذ سنوات عديدة، قد أعيد تنظيمها من خلال كوباسوس (Kopassus) (إحدى وحدات الاستخبارات التابعة للجيش الإندونيسي) في أواخر عام ١٩٩٨ لتجنيد وتدريب هذه الميليشيات في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن نشر القوات المسلحة الإندونيسية في تيمور الشرقية يتبع كما هو الحال في أنحاء أخرى من إندونيسيا، هيكلا يكفل وجودا قويا للجيش على جميع المستويات الإدارية -- من مستوى المقاطعات إلى مستوى القرى. ويؤكد الكثير من المراقبين أن هذا الهيكل يضمن السيطرة العسكرية على المستوى المحلي، كما يتيح للقوات المسلحة الإندونيسية تجنيد جماعات الميليشيات الموالية للاندماج والإشراف عليها. وقد استعيد عدد من الوثائق الرسمية التي تشير إلى التعاون الرسمي بين القوات المسلحة الإندونيسية وجماعات الميليشيات من المكاتب الحكومية الإندونيسية في تيمور الشرقية.

٦٤ - وبموجب المرفق الأول المادة ٣ والمرفق الثالث الفقرة ١ من الاتفاقات الموقعة في ٥ أيار/ مايو بين إندونيسيا والبرتغال والأمين العام للأمم المتحدة (A/53/951-S/1999/513)، تتحمل حكومة إندونيسيا مسؤولية حفظ السلام والأمن في تيمور الشرقية من أجل إجراء الاستطلاع لرأي الشعب بطريقة عادلة وسلمية، في جو خال من التخويف أو العنف أو التدخل من أي جانب. وخلال فترة اندلاع عمليات العنف الأخيرة، التي بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وانتهت برحيل القوات المسلحة الإندونيسية والشرطة الإندونيسية في أوائل أيلول/سبتمبر، احتفظت حكومة إندونيسيا بالترتيبات الأمنية لنفسها بشكل تام، على الرغم من التقارير التي تفيد بوقوع عمليات على نطاق واسع للقتل والسلب والترويع من جانب الميليشيات التي تعمل بالتواطؤ مع القوات المسلحة والشرطة الإندونيسية. وخلال هذه الفترة، قدمت الحكومة أيضا

تأكيدات متكررة للأمم المتحدة ولشعب تيمور الشرقية بأنها ستتخذ تدابير لضمان الأمن وصون القانون والنظام العام. ولم تعرب الحكومة في أي وقت عن عدم قدرتها على القيام بذلك أو اعتزامها التخلي عن هذه المسؤولية.

٦٥ - وهناك مطالبة بتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة. وكان معظم التيموريين الشرقيين الذين تحدث إليهم الممثل الخاص، بمن فيهم ممثلي المجلس الوطني للمقاومة التيمورية الشرقية، على استعداد لتقبل عملية للمصالحة، ولكن ليس على حساب العدالة. إذ أن الماضي لا يمكن أن يُحجب في السر. فني مثل هذه الحالات يظل الضحايا يسعون إلى تحقيق العدالة، ولا يمكن أن يغضوا الطرف عن مآسيهم ومحنتهم. كما أن الإفلات من العقاب يثير الإحباط والألم مما قد يؤدي إلى تجدد دورات العنف. وفي تيمور الشرقية أصبح المواطنون العزل ضحايا لأعمال عنف مخططة ارتكبت دون شعور بالإثم وعلى مرأى كامل من المراقبين الدوليين ووسائل الإعلام. وعلى السلطات الإندونيسية أن تفي بالتزامها بعدم إعفاء مرتكبي هذه الأعمال الوحشية من العقاب، وفي حالة وجود ممانعة أو عدم مقدرة من جانب السلطات الوطنية على التحقيق في هذه الجرائم والمعاقبة عليها، سيتعين تقديم الجناة إلى العدالة ضمن إطار ولاية قضائية عالمية أوسع نطاقاً.

#### رابعا - القوة الدولية في تيمور الشرقية

٦٦ - تتولى القوة الدولية في تيمور الشرقية حالياً المسؤولية عن الحفاظ على القانون والأمن العام، وتضطلع بواجباتها بطريقة تتسم بالمرونة والكفاءة رغم القيود التي تعمل في ظلها. ولدى وصول القوة الدولية والمرحلة الأولى لانتشارها، لم تلق سوى مقاومة متفرقة، ولذلك تمكنت من السيطرة على معظم تيمور الشرقية دون استخدام قوة تذكر. بيد أنه من سوء الطالع أنه لم يتسن تحاشي الإصابات بشكل كامل إذ قُتل ستة أشخاص من رجال الميليشيات المشتبه فيهم في اشتباكات مسلحة مع وحدات القوة الدولية. وقامت الشرطة العسكرية التابعة للقوة الدولية بإطلاع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي بشكل دقيق على هذه الحالات.

٦٧ - وفيما يتعلق بمسألة معاملة المحتجزين، كان سلوك القوة الدولية مثالا يحتذى به. فقد اجتمع الوفد بستة محتجزين في ظروف كان على ثقة بأن المحتجزين لم يكونوا يشعرون فيها بالخوف من التحدث بصراحة عن أية شكاوى تتعلق بمعاملتهم. ولم تكن هناك أية شكاوى. وأكدت لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي أتيح لها الوصول إلى هؤلاء الأشخاص بصورة كاملة، أنها لم تتلق أية شكاوى من المحتجزين. وقد هيا ذلك الوضع قائد القوة، الذي قام، في البداية، بوضع نمط يقوم على تنظيم زيارات شخصية إلى منطقة الاحتجاز. ويشكل تشكيل فريق لإدارة الاحتجاز أيضاً ضماناً لمناهضة إساءة المعاملة.

### خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٨ - وجد المقررون الخاصون تعاوناً ودعماً ممتازين من جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وموظفي حفظ السلام التابعين للقوة الدولية. ويودون أن يشيدوا بوجه خاص بما تحلى به الموظفون الدوليون العاملون مع البعثة من التزام وروح احترافية، وهم يؤدون مهامهم بهمة في ظروف شاقة؛ وكان كثيرون منهم أفراداً سابقين في البعثة تابعوا بمهارة وشجاعة عملية الاستفتاء حتى نهايتها ووقفوا إلى جانب شعب تيمور الشرقية حتى أجبرت البعثة على الانسحاب في نهاية المطاف. ويسرهم أيضاً أن يعترفوا بالحساسية التي أقامت بها القوة الدولية علاقات مع السكان المحليين وكذلك انفتاحها على المقترحات الخاصة بكيفية التصدي للمشاكل التي لم يكن بإمكان عمليات التدريب السابقة تهيئتها لها.

٦٩ - وأعرب المقررون الخاصون عن تقديرهم للاجتماعات الإيجابية والمثمرة التي عقدها مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المجلس الوطني للمقاومة التيمورية الشرقية والمنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان. ورحبوا أيضاً بالفرصة التي سنحت لهم لزيارة مكان غير رسمي للاحتجاز يقع تحت سيطرة أفراد حركة الفالينتييل حيث ووجهوا بوضع فعلي حتم عليهم تحديد أفراد الميليشيات التي شجبها السكان المحليون والتي يوجد دليل ظاهري يتيح للقوة الدولية احتجازهم. ومن جهة أخرى، من المؤسف أن حكومة إندونيسيا لم توافق على استقبال الوفد والسماح له بالاستماع إلى وجهة نظر الحكومة في الأحداث.

٧٠ - وعلى الرغم من أن المقررين الخاصين قرأوا وشاهدوا كثيراً من أشكال التغطية الصحفية والإعلامية المروية للدمار العشوائي والإحراق المتعمد للمساكن والمباني القائمة في البلد، فإنهم لا يزالون يشعرون بالصدمة للمنظر الذي شهدونه من الجو وعلى الأرض للكارثة التي حلت بشعب تيمور الشرقية تماماً مثل تأثرهم بالفرحة والأمل الذي أبداه الشعب عشية تحريره، رغم فداحة الأحداث.

٧١ - ونظراً لقصر الزيارة وتغيب كثير من الشهود، الذين لا يزال أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ منهم - عند اختتام الزيارة - يعيشون في أحوال مزرية في تيمور الغربية وفي أماكن أخرى من إندونيسيا، من السابق لأوانه تقييم كامل نطاق انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبت قبل وبعد الاستطلاع الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس. ومن الواضح أنها حدثت في سياق هجوم على شعب تيمور الشرقية الذي يؤيد غالبية الاستقلال عن إندونيسيا. وهي تشمل عمليات القتل والتعذيب والعنف الجنسي والنقل القسري للسكان وغير ذلك من أشكال الاضطهاد والأعمال اللاإنسانية، بما في ذلك تدمير الممتلكات. وقد ارتكبت كل هذه الأعمال على نطاق واسع ومنظم.

٧٢ - وحتى لو طبقت المعايير الصارمة التي وضعتها محكمة العدل الدولية، من أجل تحديد مسؤولية الدولة عن أعمال المجموعات المسلحة في سياق تدخل خارجي (اعتماد هذه المجموعات على الدولة) ولو مارست الدولة سيطرة فعلية على هذه المجموعات، وهو معيار لا يُعقل تطبيقه على ما تقوم به أو ما لا تقوم به الدولة من أعمال الحكم تجاه شعبها، فثمة دليل سبق الحصول عليه، على تورط القوات

المسلحة الإندونيسية بشكل كاف في عمليات المليشيا التي كانت في معظم الأحيان المنفذ المباشر للجرائم، لإثبات مسؤولية حكومة إندونيسيا. ولم يحدد حتى الآن حجم المشاركة الناشطة للقوات المسلحة الإندونيسية ومستوى تورط هرمها الوظيفي على الأقل، أو مقدار تفاضيهما التواطئي عن هذه الأنشطة.

٧٣ - وستتطلب الإجابة عن السؤالين المتعلقين بتوفير الوثائق الكاملة المتصلة بالجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتحديد التأكيد لمدى مسؤولية القوات المسلحة الإندونيسية ومستوى تورطها، إطلاق عملية تحقيق مستمرة. إلا أن النظام القضائي في تيمور الشرقية، الذي لم يبصر النور ولم يُختبر بعد، هو أضعف من الدخول في مشروع بهذا الحجم. ومن الواضح أن القوة الدولية في تيمور الشرقية/إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بسبب القيود الجغرافية التي ستكبلها، أو لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، بسبب القيود التي ستكبلها لجهة الوقت والسلطات، لن تكون جميعها قادرة على ما يبدو، وإن بذلت قصارها، على إجراء تحقيقات كاملة تشمل كل أنواع الجرائم التي تستلزم كشف النقاب عنها. فسجل القوات المسلحة الإندونيسية الحافل بالإفلات من العقاب على ما ارتكبته من جرائم تتعلق بحقوق الإنسان في تيمور الشرقية طوال ربع قرن تقريبا، لا يوحي بالثقة في قدرتها على كفالة تطبيق مساءلة حقيقية. كما أن ما من أمر يدعو إلى الثقة، في هذه المرحلة، نظرا لما تتمتع به القوات المسلحة في إندونيسيا من نفوذ رسمي وغير رسمي على التركيبة السياسية، من أن الحكومة الجديدة، التي تعمل بكل نية صادقة، ستتمكن من تطبيق هذه المساءلة. فلا يمكن للقوى التي تقود التحقيق أن تستمر إلا في ظل نظام يكفل مثول المسؤولين أمام القضاء. وعليه، فإن العوامل نفسها التي تستلزم إجراء تحقيق دولي، تستلزم بالقدر عينه إطلاق عملية قضائية دولية. وحتى الآن تحلى المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وحركة فالتيل، وبتشجيع منهما، سكان تيمور الشرقية، وبالرغم من حصول تجاوزات بين الحين والآخر، بأقصى قدر من الانضباط بعدم اللجوء إلى "العدالة" ذات الإجراءات الموجزة. لكن يخشى عدم التمكن من الحفاظ على هذا الانضباط ما لم تطبق العدالة.

٧٤ - وبناء عليه، يوصي المقررون الخاصون بما يلي:

١ - امتثال حكومة إندونيسيا فورا لمذكرة التفاهم التي وقعتها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، عن طريق تأمين الوصول الحر للمفوضية إلى المخيمات في تيمور الغربية حيث يحتجز ربع سكان تيمور الشرقية، بما يحقق العودة السريعة للراغبين في ذلك إلى تيمور الشرقية.

٢ - امتثال حكومة إندونيسيا لدعوة اللجنة الوطنية الإندونيسية لحقوق الإنسان إلى حل الميليشيات، بهدف تيسير تنفيذ التوصية السابقة وكفالة الحفاظ على سلامة أراضي تيمور الشرقية من أي إخلال إضافي، وبخاصة عند مغادرة القوة الدولية تيمور الشرقية.

٣ - اتخاذ إجراءات سريعة لتلبية أكثر احتياجات الإدارة الانتقالية إلحاحا فيما يتعلق بالخبرة في انتروبولوجيا وأمراض الطب الشرعي، ومرافق التشريح، والمهن الطبية، ولا سيما تلك التي يمكن أن يقدمها المؤهلون لإجراء فحوصات طبية على ضحايا محتملين للاغتصاب والاعتداء الجنسي، والمحققون الجنائيون الذين لديهم دعم تجهيزي وسوقي ملائم، والمحققون في انتهاكات حقوق الإنسان، ومسؤولو التدريب والاتصال في ميدان حقوق الإنسان، والموظفون القيمون على إنشاء نظام فعال لتخزين المعلومات واستردادها.

٤ - توفير قدر كبير من موارد التحليل النفسي وغيرها من الموارد المتخصصة لكل من يحتاج إليها من أجل تقديم المشورة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تشمل التهجير القسري، وإعادة تأهيلهم.

٥ - في حال كانت لجنة التحقيق عاجزة عن توفير وثائق كاملة تثبت مسؤولية الدولة والمؤسسات والأفراد عن الجرائم المرتكبة في العام الماضي، وهو المرجح، سيستلزم الأمر اتخاذ المزيد من الإجراءات في التحقيق، بما فيها تلك التي ستكون ملائمة لإعداد قضايا تحال على محكمة جنائية دولية.

٦ - ما لم تثمر، في غضون أشهر، الخطوات المتخذة من جانب حكومة إندونيسيا للتحقيق في تورط القوات المسلحة الإندونيسية في الفظائع المرتكبة العام الماضي، سواء في طريقة توضيح الوقائع بشكل معقول أو في القبض على المرتكبين - سواء كانوا مرتكبين مباشرين أو بحكم مسؤوليتهم القيادية، مهما بلغ شأن مسؤوليتهم - ينظر مجلس الأمن في إنشاء محكمة جنائية دولية لهذه الغاية. ويفضّل أن يتم ذلك بموافقة الحكومة على ألا تكون هذه الموافقة شرطا مسبقا. وتُمنح هذه المحكمة، بموجب القانون الدولي، صلاحية تسري على جميع الجرائم التي ارتكبتها أي طرف في الإقليم منذ مغادرة سلطة الاحتلال.

٧ - تقوم الإدارة الانتقالية، بغية كفالة تمتع سكان تيمور الشرقية الفعال بالحق في المشاركة في حكم بلدهم، ببذل جهود خاصة في سبيل إشراكهم في وضع وتنفيذ جميع التدابير الرامية إلى بناء المؤسسات وتطبيق الحكم، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، التي ستُتخذ خلال فترة الانتقال الممهدة للاستقلال. وكلما اتسع نطاق الآثار المترتبة على هذه التدابير، ازدادت الحاجة إلى تحقيق مشاركة محلية أقوى. ومن الضروري بشكل خاص ألا يُعتبر التشاور مع السكان ومشاركتهم ذا طابع رمزي.

٨ - أن يكون المجتمع الدولي ككل على أهبة الاستعداد، على النحو الواجب، لتقديم المساعدة إلى الإدارة الانتقالية في قيامها بأعمالها. فعلى سبيل المثال، سيستلزم البرنامج العاجل الحالي

لإنشاء نظام قضائي وإعداد هيئة ادعاء ومحامي دفاع توفير موارد تدريبية كبيرة مستقاة من القانون الإندونيسي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٩ - أن تولي الإدارة الانتقالية، بدعم من المجتمع الدولي، انتباها خاصا لاحتضان ودعم المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني من الناحية المالية، وتقديم المساعدة التدريبية والتقنية والاحتياجات المادية من الهيكل الأساسي.

— — — — —